



دراسات

السياسة الصينية تجاه دول شرق أفريقيا: السودان أنموذجاً

منى حسين عبيد^(*)

أستاذة مساعدة في مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

ارتبطت الصين بعلاقات وثيقة بدول القارة الأفريقية نتيجة الظروف السياسية التي مرّ بها كلّ من الشعب الصيني وشعوب الدول الأفريقية، المتمثلة بخضوعها للاستعمار الأوروبي ونضالهم من أجل نيل الاستقلال.

ومما زاد العلاقة وثوقاً قيام الصين بتقديم المساعدات المالية لمعظم الدول الأفريقية، في الوقت الذي قدمت الدول الأفريقية دعمها للصين، خاصة في ما يتعلق باستعادة الصين لحقوقها الشرعية في الأمم المتحدة ومسألة تايوان.

وعلى الرغم من أن الثورة الثقافية التي شهدتها الصين خلال المدة (١٩٦٦ – ١٩٦٩)، أدت إلى ضعف العلاقات بين الصين وأفريقيا، لكنها ما لبثت أن عادت خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات، رغم الصراع الأيديولوجي الذي كان سائداً آنذاك، حيث أخذت الصين تقدم دعمها لمعظم دول القارة، إلى جانب استمرار الزيارات المتبادلة بين الجانبين.

وجاء التحول الكبير في سياسة الصين الخارجية في عهد الرئيس الصيني السابق جيانغ زيمين الذي أعلن عن خطة جديدة للعلاقات بين الصين وأفريقيا أدت إلى زيادة حجم التبادل والتعاون الاقتصادي والتجاري بين الجانبين، الذي تعزز بصورة أوسع من خلال تأسيس «منتدى التعاون الصيني الأفريقي» عام ٢٠٠٠، الذي يعد بمثابة خطوة كبيرة في تاريخ العلاقات الصينية – الأفريقية، حيث ازدادت أواصر الصداقة والتعاون المشترك بينهما في كافة المجالات.

وليس أدل على حجم العلاقات التي ربطت الصين بدول القارة الأفريقية، تلك التي ربطت الصين بدول شرق أفريقيا، ولا سيما السودان، الذي يعد من أهم البلدان العربية الأفريقية التي تتمتع بثروات هائلة. إذ أقامت الصين علاقات اقتصادية وتجارية ساهمت وبشكل فعال في أن يكون للصين مكانة مهمة في ذلك البلد.

أولاً: العلاقات الصينية - الأفريقية (مدخل تاريخي)

تدل الكثير من الشواهد التاريخية على وجود علاقات تجارية للصين القديمة مع العديد من الدول الأفريقية. لكن العلاقات الفعلية بين الصين وأفريقيا بدأت بعد تولي ماوتسي تونغ الحكم في الصين عام ١٩٤٩، وإنشاء جمهورية الصين الشعبية^(١).

وقد بدأت الصين تحركاتها وبشكل مكثف وواسع النطاق في القارة الأفريقية منذ بداية الستينيات، أي مع سنوات التحرر الأفريقي من الاستعمار الأوروبي، فخلال العقد الستيني، وفي إطار أجواء الحرب الباردة بين المعسكر الشيوعي وغريمه الرأسمالي، ساندت الصين (الشيوعية) العديد من الحركات السياسية ذات التوجه اليساري في أفريقيا في إطار سياستها لنشر أفكار ومبادئ الزعيم الصيني «ماو»، التي عرفت بالماوية^(٢).

وأثناء تلك الحقبة، قدمت الصين نفسها لأفريقيا التي كانت تواجه الاستعمار الأوروبي في أجزاء واسعة من أرجائها، على أنها تمثل حلقة مهمة في النضال لمقاومة الاستعمار والهيمنة، وكنموذج لقدرة حركة تحريرية شعبية «يسارية» على تأكيد الهوية الوطنية والاستقلال^(٣).

وتبلورت العلاقات الصينية الأفريقية إثر الزيارة التي قام بها شو إن لاي خلال عامي ١٩٦٣ و١٩٦٤، التي شملت ١٠ دول أفريقية، هي الجزائر والمغرب وتونس وإثيوبيا وغانا وغينيا ومالي والصومال والسودان^(٤)، أعلن على إثرها عن خمسة مبادئ تقوم عليها سياسة الصين الخارجية تجاه أفريقيا، وهي^(٥):

١ - دعم الصين للشعوب الأفريقية والعربية في صراعها ضد الإمبريالية والاستعمار بشكليه القديم والجديد، من أجل الحصول على استقلالها الوطني والمحافظة عليه.

٢ - دعم الصين لسياسة الحياد وعدم الانحياز والتعايش السلمي التي تتبعها حكومات هذه الدول.

٣ - دعم الصين لرغبة شعوب هذه البلدان في الوحدة أو التضامن.

(١) أحمد حجاج، «الصين تعيد اكتشاف أفريقيا»، السياسة الدولية، السنة ٤٢، العدد ١٦٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)، ص ١٣٨.

(٢) جورج ثروت فهمي، «العلاقات الصينية الأفريقية... شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية»، السياسة الدولية، السنة ٤٣، العدد ١٦٧ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧)، ص ٨٩.

(٣) التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، تحرير محمود أبو العنين (القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٦)، ص ٣٥٧.

(٤) بتول حسين علوان، «مستقبل سياسة الصين الخارجية في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة»، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٩٩٦)، ص ١٥.

(٥) محمد إبراهيم فضة، سياسة الصين الخارجية والعالم الثالث (١٩٤٩ - ١٩٦٩) (عمّان: مطابع وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، ١٩٨٠)، ص ٨٣.

٤ - دعم جهود البلدان العربية والأفريقية لحل نزاعاتها بالطرق السلمية عن طريق التشاور.

٥ - على الدول الأجنبية احترام سيادة البلدان العربية والأفريقية.

مع تأكيد الصين احترامها الثابت لسيادة الأمم الأخرى، ورفضها التام - وفقاً لما كانت تعلن - التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية^(٦).

ويمكن أن نرجع الاهتمام الصيني بأفريقيا، وخاصة خلال تلك الحقبة، إلى اعتبارات عدة نذكر منها^(٧):

- أن الصين انطلاقاً من أفكار ماوتسي تونغ تعدّ دولة من دول العالم الثالث بوصفها دولة نامية عانت الاحتلال الأجنبي وقامت بحرب تحرير شعبية لنيل استقلالها.

- سعي الصين إلى تأمين ودعم التأييد الدولي لها ولحكومتها بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني، إذ أدركت الصين أهمية أفريقيا في كسب معركة الاعتراف الدولي لها عام ١٩٦٣ حينما اشتد الصراع بينها وبين تايوان على كسب التأييد الأفريقي، لا سيما بعد أن حصلت تايوان على أصوات ١٧ دولة أفريقية مقابل ١٤ دولة للصين.

- رغبة الصين في التصدي لنفوذ الاتحاد السوفياتي في أفريقيا بعد تصاعد الصراع الأيديولوجي بين الصين والاتحاد السوفياتي منذ مطلع الستينيات حول تفسير النظرية الماركسية - اللينينية، واتهام الصين للاتحاد السوفياتي بالابتعاد عن هذه النظرية، لا سيما في ما يتعلق بحركة التحرير الوطني والثورة في البلدان النامية والمتخلفة.

وهكذا تضامنت الصين انطلاقاً من مبادئها المعلنة رسمياً في محاربة الاستعمار والإمبريالية، ودعم حركات التحرر في أفريقيا في نضالها وكفاحها ضد الاستعمار الأوروبي.

وعلى صعيد الممارسة العملية، فقد عملت السياسة الصينية على دعم الدول الأفريقية من خلال المساعدات الفنية والاقتصادية والفنية والعسكرية، وذلك في محاولة منها لتقويض هيمنة القوى الغربية، ولتأسيس دعائم نظام عالمي جديد.

وفي المقابل، كانت الدول الأفريقية بحاجة إلى الحلفاء لكسب معركة التحرر الوطني، كما انها كانت بحاجة أيضاً إلى الدعم المادي لتمويل مسيرة نضالها الوطني من أجل الاستقلال والتنمية^(٨).

(٦) مصطفى عبد الحافظ، «الصين ودبلوماسية الصحة في أفريقيا»، السياسة الدولية، السنة ٤٢، العدد ١٦٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)، ص ١٤١.

(٧) محمد عيسى الشرقاوي، «التحرك الدبلوماسي الصيني في أفريقيا»، السياسة الدولية، العدد ٧٢ (١٩٨٣)، ص ١٥٣، وحمدى عبد الرحمن حسن، «العلاقات الصينية - الأفريقية: شراكة أم هيمنة؟»، كراسات استراتيجية، السنة ١٧، العدد ١٧٢ (شباط/فبراير ٢٠٠٧)، ص ٧.

(٨) حسن، المصدر نفسه، ص ٨، وعبد السلام إبراهيم بغدادى، التجربة الصينية في أفريقيا: وقائع التحرك الاقتصادي المعاصر في أفريقيا ١٩٤٩ - ٢٠٠٨، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٩٧ (بغداد: مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٨)، ص ٣١.

وعلى الرغم من ذلك، فقد أسهمت الثورة الثقافية التي شهدتها الصين خلال المدة (١٩٦٦ - ١٩٦٩)، في تعطيل مسيرة التغلغل الصيني في أفريقيا، حيث بدأت الصين في الانكفاء على الذات، وهو ما ظهر جلياً في استدعاء جميع سفرائها من أفريقيا، باستثناء مصر.

ومع ذلك، فإن العلاقات الصينية - الأفريقية لم تتوقف تماماً خلال تلك المرحلة، فقد حدث نوع من الانتقائية في العلاقات مع بعض الدول الأفريقية مثل الكونغو برازافيل، وغينيا، ومالي، وتنزانيا، وزامبيا. حتى إن الصين وافقت في عام ١٩٦٧ على بناء خط حديد (تنزام) بين تنزانيا وزامبيا، الذي يعد أضخم مشروع تساهم فيه في أفريقيا خلال تلك الحقبة^(٩).

ثانياً: السياسة الصينية تجاه أفريقيا خلال الحقبة ١٩٧٠ - ١٩٨٩

تميزت السياسة الصينية في مطلع السبعينيات بالحرص على توثيق علاقاتها مع الدول الأفريقية. فخلال المدة من عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٧٢ أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع ١١ دولة أفريقية^(١٠). وفي المقابل، قامت الدول الأفريقية بدور رئيسي في التصويت لصالح قبول الصين في منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٧١^(١١)، إذ صدر قرار الجمعية العامة لصالح الصين (الشعبية) بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه، بأغلبية ٧٦ صوتاً، ومعارضة ٣٥ دولة، وامتناع ١٧ دولة من أعضاء الجمعية عن التصويت.

وعلى إثره تم استبعاد تايوان من الأمم المتحدة^(١٢)، وأصبحت الصين الشعبية عضواً دائماً في الأمم المتحدة عام ١٩٧١، وعضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي، وتتمتع بحق الفيتو (النقض)^(١٣). واعترفت ٤٧ دولة أفريقية من أصل ٤٨ دولة بجمهورية الصين الشعبية^(١٤).

وهذا يعني أن الصين الشعبية، وبدعم مباشر من الدول الأفريقية ودول عدم الانحياز تمكنت من إزاحة تايوان عن مقعد الصين في الأمم المتحدة، إلى جانب إزاحتها من عضوية مجلس الأمن الدولي الدائمة.

(٩) حسن، المصدر نفسه، ص ٨.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٩.

(١١) وليد الطيب، «هل يتلع التين الصيني الكابوي الأمريكي في أفريقيا؟»، شبكة المشكاة الإسلامية، < <http://www.meshkat.net/index.php/meshkat/index/6/7496/content> > (تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٦).

(١٢) سامية مشالي، «العلاقات الصينية - الأفريقية: الإطار النظري وبعض التطبيقات»، آفاق أفريقية، العدد ٢٣ (٢٠٠٧)، ص ٧٢.

(١٣) بغدادي، التجربة الصينية في أفريقيا: وقائع التحرك الاقتصادي المعاصر في أفريقيا ١٩٤٩ - ٢٠٠٨، ص ٣٤.

(١٤) حسن، «العلاقات الصينية - الأفريقية: شراكة أم هيمنة؟»، ص ٩.

ولهذا، تمثل الدول الأفريقية بالنسبة إلى الصين الشعبية خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالحها داخل المنظمات الدولية، لذا فمن الطبيعي أن تكون القارة الأفريقية من أولويات السياسة الخارجية الصينية في ظل مختلف الأنظمة السياسية الصينية المتعاقبة على حكم الصين^(١٥)، إذ أخذت السياسة الصينية خلال هذه المرحلة بعدين رئيسيين:

أولهما، البحث عن الدعم السياسي في إطار منظومة دول العالم الثالث، وتأكيد الانتماء الصيني إليها.

وثانيهما، الترويج لنظرية العوالم الثلاثة التي طرحها تنغ هسياو بينغ في الأمم المتحدة عام ١٩٧٤^(١٦).

وطبقاً للأدبيات الصينية فإن نظرية العوالم الثلاثة تقوم على مكونات ثلاثة رئيسية^(١٧):

المكوّن الأول: وهو يقسم العالم إلى ثلاثة أجزاء رئيسية: العالم الأول، وهو يضم القوتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي؛ والعالم الثاني، ويتألف من كندا وأوروبا واليابان ودول الأوقيانوس؛ والعالم الثالث، ويضم الدول النامية كافة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

المكوّن الثاني: ويشير إلى رفض الصين لمفهوم الهيمنة، وتحديد انتمائها إلى الدول النامية والعالم الثالث.

المكوّن الثالث: ويشير إلى ضرورة الكفاح العالمي ضد هيمنة العالم الأول، ولا سيما الاتحاد السوفياتي. وإذا كان من الواضح أن هذه النظرية تهدف إلى تأسيس جبهة موحدة عالمية ضد القوتين العظميين، فإن التركيز الصيني خلال تلك المرحلة كان موجهاً ضد الاتحاد السوفياتي.

ولهذا، فإن بعض الدارسين يزّون أن السياسة الصينية في أفريقيا منذ الستينيات وحتى بداية الثمانينيات هي انعكاس مباشر للصراع الأيديولوجي الصيني – السوفياتي. وهي تتمثل أساساً في معاداة السوفيات، والتصدي لأي تحرك سوفياتي في القارة.

ولهذا، فإن الصين كانت تؤيد أي بلد وأي حركة أفريقية طالما أن موسكو لا تؤيدها أيّاً كان المنطلق الفكري والانتماء السياسي الدولي لهذا البلد أو تلك الحركة.

وليس أدل على ذلك من موقف الصين إزاء الحرب الأهلية الأنغولية عام ١٩٧٥، فقد وقفت الصين إلى جانب الحركتين الأنغوليتين اللتين تحظيان بمساندة ومساعدة الولايات

(١٥) مشالي، «العلاقات الصينية – الأفريقية: الإطار النظري وبعض التطبيقات»، ص ٧٣، وبغداد، المصدر نفسه، ص ٣٤.

(١٦) حسن، المصدر نفسه، ص ٨ – ٩.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٩، والشرقاوي، «التحرك الدبلوماسي الصيني في أفريقيا»، ص ١٥٣.

المتحدة، بينما عارضت الجبهة الشعبية لتحرير أنغولا لمجرد أن السوفييات كانوا يؤيدون تلك الحركة^(١٨).

ومنذ منتصف السبعينيات، دخلت السياسة الصينية في أفريقيا مرحلة جديدة، شهدت خلالها تحولات كبرى في حقبة ما بعد وفاة ماوتسي تونغ في عام ١٩٧٦، حيث ركزت الصين على تنفيذ عملية إصلاح داخلي واسعة، لا سيما في المجال الاقتصادي، بقيادة تنغ هسياو بينغ، الذي وصل إلى الحكم ببرنامج اقتصادي يركز على نقطتين رئيسيتين هما: فكرة التحديث الاشتراكي، وتطبيق فكرة اقتصاد السوق الاشتراكي^(١٩).

لذا كان من الطبيعي في ظل هذه الأولويات أن تتخلى القيادة الصينية عن أفكار الصراع الأيديولوجي المزدوج، سواء ضد المعسكر الرأسمالي الغربي أو ضد الاتحاد السوفياتي السابق، وفقدت أفريقيا قدراً كبيراً من مكانتها وأهميتها لدى الصين خلال تلك المرحلة، وشهدت تراجعاً كبيراً في النشاط الدبلوماسي والاقتصادي والتجاري للصين في القارة الأفريقية^(٢٠).

وخلال حقبة الثمانينيات فقد حدث تحول كبير في السياسة الصينية تجاه أفريقيا، حيث قام تشاوتسي يانغ، رئيس الوزراء الصيني الأسبق، بجولة في أفريقيا خلال المدة من ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، حتى كانون الثاني/يناير ١٩٨٣، زار خلالها ١١ دولة أفريقية؛ وكانت لتلك الزيارة رموزها ودلالاتها، ولعل أبرز ما يمكن رصده من هذه الرموز وتلك الدلالات^(٢١):

– حرص الصين على تأكيد انتمائها إلى الدول النامية، ونفيها نفياً قاطعاً ما يثار حول رغبتها في تولي زعامة العالم الثالث.

– تخلي الصين عن مواقفها غير المؤيدة لحركات التحرر الوطني الأفريقية التي يساندها الاتحاد السوفياتي. وقد وضع هذا من خلال اجتماع رئيس وزراء الصين عند زيارته لزامبيا مع ممثلي وزعماء حزب المؤتمر الوطني الأفريقي ومنظمة شعب جنوب غرب أفريقيا المعروفة باسم «سوابو»، وتحظى بتأييد موسكو.

وقد علّق المراقبون السياسيون آنذاك على ذلك اللقاء بقولهم «إن اجتماع رئيس وزراء الصين مع الحركتين المعارضتين لنظام جنوب أفريقيا العنصري داخل جنوب أفريقيا ذاتها وفي إقليم ناميبيا يعد بمثابة تحول في سياسة الصين إزاء جنوب أفريقيا الجنوبية، ذلك أن

(١٨) الشرقاوي، المصدر نفسه، ص ١٥٣.

(١٩) بغدادي، التجربة الصينية في أفريقيا: وقائع التحرك الاقتصادي المعاصر في أفريقيا ١٩٤٩ - ٢٠٠٨، ص ٣٢ - ٣٣.

(٢٠) أحمد إبراهيم، «الأبعاد الإستراتيجية للعلاقات بين الصين وأفريقية»، آفاق أفريقية، العدد ٢٣ (٢٠٠٧)، ص ٥٥.

(٢١) الشرقاوي، «التحرك الدبلوماسي الصيني في أفريقيا»، ص ١٥٤.

بكين كانت قبل هذا اللقاء تؤيد تلقائياً الحركات الأفريقية التي لا تحظى بمساندة موسكو»^(٢٢).

كما يرون «أن الصين تستهدف من ذلك تقديم نفسها باعتبارها الحليف الوفي للعالم الثالث في مواجهة الهيمنة السوفياتية والاستعمار الغربي على السواء».

وأياً كان ما تستهدفه الصين من ذلك التحول السياسي، فإنه يحقق في المقام الأول مصالح حركة التحرر الوطني الأفريقية، ويدعم موقف دول المواجهة الأفريقية في الجنوب الأفريقي.

– اهتمام الصين بمشاكل التنمية الاقتصادية في أفريقيا على اعتبار أن دعم الاستقلال الاقتصادي هو السند الأساس لتعميق وصيانة الاستقلال السياسي. وأوضح تشاوتسي يانغ استعداد الصين لمساعدة الدول الأفريقية على تنمية طاقاتها الاقتصادية والتكنولوجية من أجل ضمان استقلالها إزاء الأعباء القوي الخارجية، وأكد أن الصين في تعاونها مع أفريقيا لا تفرض أي شروط سياسية.

ويبدو أن توثيق أواصر الصداقة والتعاون بين الصين وأفريقيا في ضوء الأسس والمبادئ والممارسات التي كشفت عنها جولة رئيس وزراء الصين للقارة الأفريقية آنذاك تعد نقطة بداية مهمة لتوسيع نطاق الحركة السياسية المستقلة أمام الدول الأفريقية في اتجاه تحقيق مصالحها الوطنية في عالم كان يحكمه آنذاك الصراع الاستراتيجي بين القوتين العظميين. وعليه، فقد تميزت السياسة الصينية خلال هذه الحقبة بالآتي^(٢٣):

– التشديد على مبدأ السياسة الخارجية المستقلة، حيث نأت الصين بنفسها عن القوى الكبرى في العالم. كما أكدت مبادئ التعايش السلمي مع جميع دول العالم، بما فيها الدول الاشتراكية. على أن هذا التعايش، وفقاً للرؤية الصينية، هددته دوماً قوى الهيمنة والإمبريالية الاستعمارية التي تمثل مصادر التوتر وعدم الاستقرار في العالم. لذا ظلت الصين تطالب بتضامن أفرو – آسيوي تحت قيادة صينية ومقاومة سياسة الهيمنة، ونظام عالمي متعدد الأقطاب، والتسوية السلمية للنزاعات، وإصلاح الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية بشكل يجعلها أكثر ديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية – وفقاً لخطابها المعلن – والاستمرار في دعم أفريقيا.

– التشديد على ضرورة تبادل الزيارات بين الصين ودول القارة الأفريقية. وليس أدل على ذلك من الزيارة التي قام بها تشاوتسي يانغ، التي سبق ذكرها.

– التشديد على المصالح والمنافع المتبادلة في برنامج المساعدات الاقتصادية والفنية

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(٢٣) بغدادي، التجربة الصينية في أفريقيا: وقائع التحرك الاقتصادي المعاصر في أفريقيا ١٩٤٩ – ٢٠٠٨، ص ٣٨ – ٣٩.

المقدمة لأفريقيا. وربما يعزى ذلك إلى أولويات الصين التنموية ومحدودية مواردها الاقتصادية. وعليه لم تشهد هذه المرحلة مشروعات اقتصادية بحجم خط سكك حديد تنزام.

على أن أهم مبدأ ميز هذه الحقبة تمثل في سياسة المعونة الخارجية الجديدة للصين والتي أضحت تعتمد بالأساس على المصالح الاقتصادية المتبادلة. مما يعني، وطبقاً للمفهوم الجديد، أنه أصبح من الممكن تنفيذ العديد من المشروعات الأفريقية في إطار المشاركة في التكاليف والأعباء. وعليه ركزت الصين في هذه الحقبة على المشروعات المشتركة وتنويع أشكال المساعدات الصينية لأفريقيا^(٢٤).

ثالثاً: سياسة الصين الجديدة تجاه أفريقيا

جاء التحول الكبير في السياسة الصينية في عهد الرئيس الصيني السابق جيانغ زيمين، الذي قام بزيارة لأفريقيا عام ١٩٩٦، وطرح خطة جديدة للعلاقات مع القارة الأفريقية تشتمل على إقامة علاقات صداقة متينة، وتحقيق المساواة بين الطرفين في التجارة البينية، والوحدة والتعاون والتنمية المشتركة، والنظرة الواحدة للمستقبل. وأصبحت هذه المقترحات الخمسة الركائز الأساسية للسياسة الصينية تجاه أفريقيا^(٢٥).

وتعززت العلاقات الصينية – الأفريقية بصورة أعمق بتشكيل وتأسيس «منتدى التعاون الصيني – الأفريقي» في منتصف عام ٢٠٠٠، بهدف العمل على التشاور الثنائي، وتعميق التفاهم، وزيادة التوافق، وتمتين أواصر الصداقة، وتشجيع التعاون المشترك، ومجابهة التغيرات في البيئة الدولية، وتلبية احتياجات العملة الاقتصادية، والسعي إلى توطين التنمية المشتركة من خلال التفاوض والتعاون.

وتمّ الاتفاق في ميثاق المنتدى على عقد مؤتمر وزاري لأعضاء المنتدى كل ثلاث سنوات، وبالتناوب بين الصين والدول الأفريقية. وقد عقد أول اجتماع وزاري لأعضاء المنتدى في العاصمة الصينية بكين في المدة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٠، وقد أقر الطرفان الصيني والأفريقي برنامج التعاون الصيني – الأفريقي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واتفقا على إقامة علاقة مشاركة طويلة الأجل ومستقرة تعتمد المساواة وتحقيق المصالح المشتركة^(٢٦).

كما عقد الاجتماع الوزاري الثاني في كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٣ في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، الذي نوقشت فيه سبل توطيد أواصر الصداقة الصينية – الأفريقية،

(٢٤) حسن، «العلاقات الصينية – الأفريقية: شراكة أم هيمنة؟»، ص ١٠.

(٢٥) منى حسين عبيد، «العلاقات الصينية الأفريقية في ملف الصين وأفريقيا»، الملف السياسي (مركز

الدراسات الدولية، جامعة بغداد)، العدد ٣٨ (نيسان/أبريل ٢٠٠٨)، ص ٢٨.

(٢٦) «النص الكامل لإعلان بكين»، http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2005-09/01/content_266821.htm.

وتشجيع التعاون المثمر بينهما^(٢٧)، فضلاً على مناقشة وإقرار إعلان أديس أبابا (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦)، الذي يضع أطراً للتعاون بين الجانبين خلال المدة من عام ٢٠٠٤ ولغاية عام ٢٠٠٦، ويتضمن المجالات الآتية: الشؤون السياسية والسلام والأمن، التي تمّ من خلال الزيارات المتبادلة، إلى جانب إقامة حوارات سياسية متواصلة بين الطرفين بشأن قضايا السلم والأمن الدولي والإقليمي، خاصة في ما يتعلق بقضايا الإرهاب والحرب، وتجارة الأسلحة الصغيرة وتجارة المخدرات، والجرائم الاقتصادية العابرة للحدود، وتنمية التعاون الثنائي الذي يشمل التنسيق والتشاور الثنائي في المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية ومجلس الأمن اللذين تتمتع فيهما الصين بالعضوية النشيطة والدائمة، ودعم الصين لمبادرة «نيباد» الهادفة إلى تحقيق التنمية والوحدة والديمقراطية في القارة الأفريقية. علاوة على دفع التنمية الاقتصادية بين الجانبين.

وخلال ذلك المنتدى أكدت الصين ضرورة مشاركتها في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا، وتقديم المساعدة لجهود حفظ السلام التي تقوم بها المنظمات الأفريقية الإقليمية. فضلاً على وقفها كعضو دائم في مجلس الأمن إلى جانب الدول النامية بوجه عام، وفي أفريقيا على وجه الخصوص لتدعيم مطالبها المشروعة ومقترحاته المعقولة^(٢٨).

كما عقدت قمة أخرى لمنتدى التعاون الصيني - الأفريقي في العاصمة بكين في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر عام ٢٠٠٦ وقد أكدت المبادئ ذاتها، التي قام على أساسها المنتدى. وأعلنت الصين خلال تلك القمة عن مبادرة من ثماني نقاط بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع أفريقيا، وتتضمن مضاعفة حجم المساعدات ومنح قروض تفضيلية قيمتها ٢ مليار دولار أمريكي، واعتمادات تفضيلية للمشتريين قيمتها ٢ مليار دولار لأفريقيا، فضلاً على إقامة صندوق تنمية صيني - أفريقي تصل قيمته إلى ٥ مليارات دولار لتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في أفريقيا، وتقديم الدعم لها، وبناء مركز مؤتمرات للاتحاد الأفريقي، وإلغاء الديون في شكل جميع القروض الحكومية المعفاة من الفوائد خلال عام ٢٠٠٥ والمدينة بها الدول الفقيرة المثقلة بالديون والدول الأقل تقدماً في أفريقيا، التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين.

كما تضمنت المبادرة تعزيز فتح السوق الصيني أمام أفريقيا لزيادة بنود الصادرات إلى الصين التي تحصل على إعفاءات جمركية كاملة من الدول الأقل نمواً، التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين وذلك من (١٩٠) إلى (٤٤٠) بنداً. إلى جانب إقامة (٥٠٣)

(٢٧) طارق عادل الشيخ، «الصين وتجديد سياستها الأفريقية»، السياسة الدولية، السنة ٤٠، العدد ١٥٦ (نيسان/أبريل ٢٠٠٤)، ص ١٥٦.

(٢٨) «الشراكة الصينية- الأفريقية الجديدة»، الشعب، نقلاً عن: <http://service.china.org.cn/Arabic/95/> < 55.htm >، pp. 1-2.

مناطق تعاون تجاري واقتصادي في أفريقيا. فضلاً على قيامها بتدريب (١٥) الف مهني أفريقي وإرسال (١٠٠) خبير زراعي إلى أفريقيا^(٢٩).

كما اقر الطرفان خلال تلك القمة خطة عمل للمدة (٢٠٠٧ - ٢٠٠٩) تشمل العلاقات السياسية، والتعاون الاقتصادي الدولي والشؤون الاجتماعية. ففي مجال العلاقات السياسية اتفق الزعماء الأفارقة على مواصلة الزيارات الرفيعة المستوى وإقامة آلية للحوار السياسي المنظم بين وزراء الخارجية. كما اتفق الجانبان على توسيع التعاون في الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية.

كما اتفق الجانبان في خطة العمل تلك على تعزيز التبادل والتشاور بين الهيئات القضائية والشرطة وغيرها من أجهزة إقرار وتطبيق القوانين، وتحسين قدرتها على منع ومكافحة الجرائم، فضلاً على تعزيز التعاون في مجال المساعدة القانونية، وتسليم المجرمين المشتبه فيهم، والعمل على حل قضية الهجرة غير المشروعة عن طريق التشاور^(٣٠).

وتعهدت الحكومة الصينية بتعزيز تعاونها مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية والمؤسسات الأفريقية، ودعم الدور الريادي للاتحاد الأفريقي في حل القضايا الأفريقية^(٣١).

ومنذ انعقاد ذلك المنتدى الوزاري، توالى زيارات قادة الصين للدول الأفريقية، وعلى رأسها الرئيس الصيني هوجنتاو، حيث أصبحت مسألة زيارة تلك الدول تتبوأ مكانة مهمة في أجندة الزيارات الخارجية للرئيس الصيني الذي أسس المبادئ والأسس الجديدة لسياسة الصين الخارجية تجاه أفريقيا، المتمثلة في^(٣٢):

١ - إن الصين تحافظ على العمل بالمبادئ الخمسة للتعاشيش السلمي، ومنها أن تشمل احترام خيارات الدول الأفريقية في النظام السياسي ونمط التنمية، التي تتناسب وتتوافق مع مصالحها وحساباتها القومية. وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية، ودعم ومساندة الدول الأفريقية في كفاحها لحماية استقلالها. والحفاظ على سلامة وتكامل أراضي الدول الأفريقية.

٢ - مساندة الصين للوحدة والتعاون والتحالف بين الدول الأفريقية، والدفاع عن جهود الدول الأفريقية في معارضة التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية، ودعم المحاولات الأفريقية لحل النزاع بين الدول الأفريقية من خلال التشاور والطرق السلمية، ومساندة

(٢٩) حسن، «العلاقات الصينية-الأفريقية: شراكة أم هيمنة؟»، ص ٢٢.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٣٢) رضا محمد هلال، «الوجود الاقتصادي الصيني في أفريقيا: الفرص والتحديات»، السياسة الدولية، السنة ٤٢، العدد ١٦٣ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦)، وعبيد، «العلاقات الصينية الأفريقية في ملف الصين وأفريقيا»، ص ٢٩ - ٣٠.

الصين لجهود وسياسات الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى في مجال تنفيذ شراكة جديدة هادفة لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية لكل الدول الأفريقية.

٣ - تطلع الصين إلى تقوية وتطوير علاقة شراكة سياسية ومستقرة وطويلة الأمد مع أفريقيا، تركز على الصداقة والثقة المتبادلة والتعاون في جميع المجالات.

٤ - استمرار الصين في تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الأفريقية دون شروط أو مطالب سياسية.

٥ - مناشدة الصين للمجتمع الدولي، خاصة الدول المتقدمة فيه، للاهتمام بقضايا السلام والتنمية في أفريقيا.

٦ - مساندة الصين للجهود الأفريقية الراغبة في المشاركة والقيام بدور أكبر في الشؤون الدولية، والمساعدة في تعزيز الطلب الخاص بحصول أفريقيا على مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي، فضلاً على تعزيز التشاور والتعاون مع الدول الأفريقية في ما يتعلق بالقضايا المشتركة المثارة على الساحة الدولية.

وفعلاً بلورت الصين سياستها الجديدة، إذ قام الرئيس الصيني هوجنتاو بزيارة رسمية لدول غرب أفريقيا عام ٢٠٠٦، وعقد اتفاقاً مع دولها أكد فيه ضرورة تأسيس نمط جديد من الشراكة الاستراتيجية بين الصين وأفريقيا^(٢٣).

كما نفذت الصين جزءاً كبيراً من مبادراتها التي طرحتها في قمة بكين عام ٢٠٠٦، إذ أكملت الإجراءات لإعفاء التعريفات الجمركية لصادرات الدول الأفريقية الأقل نمواً إلى الصين، وأكملت بصورة أساسية الإجراءات لإسقاط الديون المستحقة للصين على الدول الأفريقية الفقيرة المثقلة بالديون، والأقل نمواً التي لها علاقات دبلوماسية مع الصين. وتم تأسيس صندوق التنمية الصينية - الأفريقية الذي قام بتمويل ٢٠ مشروعاً، وتم إطلاق مشروع مركز المؤتمرات للاتحاد الأفريقي، وحتى عام ٢٠٠٨، قامت الصين بتدريب (١١٠٠٠) كادر أفريقي في مختلف التخصصات، وأرسلت (١٢٥) من المتطوعين الشباب الصينيين إلى أفريقيا. كما عملت على اختيار (١٠٠) خبير زراعي صيني يتم إرسالهم إلى أفريقيا على مراحل^(٢٤).

فضلاً على ذلك، فقد أقامت الصين علاقات تجارية كبيرة مع مختلف الدول الأفريقية، حيث تجاوز حجمها عام ٢٠٠٨ ما يقارب (١٠٦) إلى (١٠٨) مليارات دولار^(٢٥).

وفي الواقع، فإن تمتين الصين لعلاقاتها مع الدول الأفريقية، واتباعها سياسة جديدة

(٢٣) عبيد، المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٢٤) «زيارة الرئيس الصيني هوجنتاو»، نقلاً عن: <http://www.xinhuanet.com>, pp. 1-2.

(٢٥) «أبعاد استراتيجية لجولة الرئيس الصيني في أفريقيا»، لوفيفارو، نقلاً عن: <http://Arabic.xinhuanet.com>, p. 2.

تجاه أفريقيا لم يأت من فراغ، إذ إن لكل دولة أو قوى عظمى أهدافها ومراميها، فلا ننسى أن الصين أصبحت في السنوات الأخيرة تركز على الاستثمار النفطي في أفريقيا، لا سيما بعد أن زاد استهلاكها منه بشكل كبير، فضلاً على مجابهة محاولات الولايات المتحدة بصفة خاصة في أفريقيا وغيرها ضد مساهمة الصين في الصناعات النفطية.

وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أن القارة الأفريقية ستشهد تنافساً حاداً على منتوجاتها النفطية، سواء من الصين أو الولايات المتحدة الأمريكية التي أخذت تقف ضد سياسة الصين تلك، لما حققته من تقدم في معظم دول القارة الأفريقية ولا سيما الشرقية منها كالسودان.

رابعاً: الصين ودول شرق أفريقيا

ارتبطت الصين بعلاقات وثيقة مع العديد من الدول الواقعة شرق أفريقيا، ومنها كينيا التي ارتبطت معها بعلاقات ودية إذ عقد الجانبان اتفاقات عدة حول التعاون في المجال الزراعي والاقتصادي والتكنولوجي^(٢٦).

فضلاً على قيام وو بانغ قوه، رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، بزيارة كينيا خلال جولته لبعض دول القارة الأفريقية خلال المدة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ولغاية ٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٤، إذ كان لتلك الجولة أثرها في تعزيز ودعم العلاقات الودية بين الصين وكينيا^(٢٧).

وخلال جولته أشاد بتأييد كينيا الثابت للصين في قضايا تايوان والتب و حقوق الإنسان وهو ما تعدّه الصين أساساً سياسياً للحفاظ على العلاقات الثنائية وتنميتها.

وهذا ما أكدته كينيا أيضاً وذلك بالتزامها بسياسة صين واحدة وعدم تغيير هذه السياسة في المستقبل^(٢٨).

وكان لتلك الزيارة أثرها في تعزيز العلاقات بين الصين وكينيا من خلال^(٢٩):

– إسهامها في الحفاظ على قوة الدفع في التبادلات رفيعة المستوى وتعزيز الصداقة التقليدية بين الجانبين، فضلاً على تعزيز الثقة السياسية المتبادلة ودعم التعاون بينهما.

– إسهامها في دعم وتنمية التعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي.

– إسهامها في تعزيز التبادلات البرلمانية بين الصين والدول الأفريقية، ومنها كينيا، حيث أكد «وو» أن التبادلات البرلمانية تعد جانباً مهماً من العلاقات الرسمية. رغم اختلاف

(٢٦) «الرئيس الكيني يعقد محادثات مع رئيس مجلس الدولة»، نقلاً عن:

< <http://service.china.org.cn> >, p.1.

(٢٧) «جولة ووبانغ قوه في أفريقيا ناجحة»، نقلاً عن:

< <http://service.china.org.cn> >, p. 1.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١ – ٢.

النظم الاجتماعية بين الصين والدول الأفريقية الأربع^(٤٠)، ولا سيما تنوع التاريخ والثقافات بين كلا الجانبين، إذ إن المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، وبرلمانات الدول الأربع، تؤدي دوراً مهماً في الحياة السياسية في دولها، وتواجه جميعاً مهمة كبرى هي تعزيز إقامة نظام قانوني ديمقراطي.

كما ارتبطت الصين بعلاقات وثيقة مع العديد من الدول الواقعة شرق أفريقيا، ومنها الصومال، حيث وقعت عام ٢٠٠٥ عدة اتفاقات مع الرئيس الصومالي السابق عبد الله يوسف أحمد صلاة، تنص على أن تقدم الصين معونات اقتصادية للصومال تزيد قيمتها على ٦ ملايين دولار أمريكي.

وعبر قوه تشونغ لي، المسؤول الصيني عن ذلك الاتفاق قائلاً: «إنه بتوقيع هذه الاتفاقات ترغب الحكومة الصينية في الإعراب عن تأييدها القوي للحكومة الفدرالية الانتقالية في الصومال ومواصلة تطوير العلاقات الودية والتعاون الاقتصادي والفني بين البلدين»^(٤١).

ويبدو أن الصين كانت تدعم حكومة عبد الله يوسف أحمد صلاة، الانتقالية بديل أنها قدمت للحكومة الصومالية الانتقالية دعماً مالياً قدر بـ (١٠٠) ألف دولار أمريكي، إلى جانب تقديمها منحة قيمتها (٥٠) مليون يوان، أي حوالى (٦,٣) مليون دولار أمريكي للحكومة الصومالية^(٤٢).

إلى جانب ذلك، فقد وثقت الصين علاقتها بأوغندا، حيث أخذت تشجع شركاتها على الاستثمار في أوغندا، فضلاً على توسيع تعاونها مع نظرائها الأوغنديين في مجالات الزراعة وصيانة المياه، وإنشاء البنية التحتية واستمرارها في تزويد أوغندا بالمساعدات الطبية والتعليمية، كما زادت الصين من حجم استثمارها النفطي في التشاد على الرغم من أن النظام السياسي في التشاد له علاقات دبلوماسية مع تاوان^(٤٣)، إلى جانب ارتباطها بعلاقات صداقة وتعاون مع إثيوبيا، لا سيما في مجالات تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات^(٤٤).

كما كانت للصين علاقات وثيقة مع تنزانيا شملت مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والطبية والتجارية. ففي المجال التجاري بلغ حجم التجارة بين البلدين عام ٢٠٠٧ ما قيمته (٧٩٤) مليون دولار أمريكي، وفي المجال الاقتصادي عمدت الصين إلى تقديم المساعدات إلى تنزانيا بهدف تحقيق التنمية وتعزيز الشراكة

(٤٠) إلى جانب زيارته وو بانغ قوه إلى كينيا فقد زار كل من زيمبابوي وزامبيا ونيجيريا.

(٤١) عبيد، «العلاقات الصينية الأفريقية في ملف الصين وأفريقيا»، ص ٣٣.

(٤٢) «الصين تقدم معونات اقتصادية للصومال»، نقلاً عن: <http://service.china.org.cn>, p. 1.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١.

(٤٤) «وزير خارجية الصين يغادر جنوب أفريقيا بعد ختام زيارته إلى إثيوبيا»، نقلاً عن: <http://service.china.org.cn>, p. 1.

الودية معها^(٤٥). أما في المجال السياسي فقد كان كلا البلدين يعملان على تبادل وجهات النظر حول العلاقات الثنائية والقضايا الدولية والإقليمية محل الاهتمام المشترك. أما عسكرياً، فقد سعت الصين إلى تنمية علاقاتها مع القوات المسلحة التنزانية، وعملت على تعزيز التبادلات والتعاون مع القوات المسلحة في تنزانيا^(٤٦).

وفي المجال الطبي، فقد كانت الصين تعمل على إرسال الفرق الطبية إلى تنزانيا بصورة مستمرة، حتى إن تلك الفرق أسهمت بشكل فعال في تعزيز العلاقات الودية بين شعبي البلدين^(٤٧). ومما زاد من أواصر العلاقة بين البلدين، قيام الرئيس الصيني هوجنتاو بزيارة تنزانيا خلال المدة ١٤ - ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، التي هدف منها تعزيز الثقة المتبادلة، وتوسيع نطاق التعاون، والتخطيط للمستقبل، فضلاً على دفع العلاقات الودية والتعاونية نحو مستوى أعلى^(٤٨).

خامساً: العلاقة الصينية - السودانية

وجهت الصين اهتماماً كبيراً للسودان باعتباره واحداً من البلدان الواقعة في شرق أفريقيا، التي ارتبطت بعلاقات وثيقة مع الصين، إذ يعود تاريخ العلاقة بين البلدين إلى عام ١٩٥٩ عندما اعترف السودان من خلال وزير خارجيته الأسبق أحمد خير المحامي بجمهورية الصين الشعبية، على الرغم من الضغوط التي كانت تمارسها الولايات المتحدة تجاه الدول النامية والتهديد بقطع «المعونة» عن الدول التي لا تعترف بـ «تايوان». إذ بقي السودان يرفض في كل عهوده السياسية بعد الاستقلال، التعامل مع سياسات استبدال الفرع بالأصل، التي مثلتهما حالتا «تايوان» و«هونغ كونغ»، رغم أن السودان كان مربوطاً بمنطقة الجنية الإسترليني والصناعة والسياسة البريطانييتين^(٤٩).

وقد شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين خلال مختلف الحقب السياسية التي تعاقبت على حكم البلدين تطوراً مستمراً وحقق التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والتعليمية والصحية تطوراً ملموساً، إذ بقي البلدان في حالة اتصال دائم ومستمر^(٥٠).

ولكن الانعطاف الكبيرة في مسيرة العلاقات السودانية - الصينية، حدثت عند مجيء

(٤٥) «الصين وتنزانيا تعترضان توسيع التعاون العملي»، نقلاً عن: <http://arabic.china.org.cn.htm>, p. 1.

(٤٦) «قائدان بالجيش الصيني والتنزاني يلتقيان لمناقشة توثيق العلاقات»، نقلاً عن: <http://arabic.china.org.cn.htm>, p. 1.

(٤٧) «تنزانيا تشيد بالمساعدات الطبية على مدار أربعين عاماً»، نقلاً عن: <http://arabic.china.org.cn.htm>, p. 1.

(٤٨) «الرئيس الصيني يبدأ زيارته إلى تنزانيا»، نقلاً عن: <http://arabic.china.org.cn.htm>, p. 2.

(٤٩) «الخرطوم ويكمن... علاقة منزهة عن الأجندة السياسية»، نقلاً عن: <http://www.sudaneseonline.com>, 5/2/2007, pp. 1-2.

(٥٠) «تطور العلاقات بين الصين والسودان»، <http://www.sudaneseonline.com>, 2/2/2007.

حكم الإنقاذ برئاسة عمر حسن البشير إلى الحكم في السودان عام ١٩٨٩ حيث أخذ الاستثمار الصيني يحقق تصاعداً كبيراً في إنتاج النفط السوداني، لا سيما بعد مغادرة شركات النفط الأمريكية^(٥١) السودان نتيجة للعقوبات الاقتصادية والتجارية التي فرضتها الولايات المتحدة. حيث أخذت الشركات الصينية بالتحرك لسد الفراغ الذي تركته تلك الشركات. وتعد شركة النفط الوطنية الصينية أكبر مستثمر في قطاع النفط السوداني، حيث عقدت بعض الاتفاقات للتنقيب عن البترول، ومن بينها مذكرة التفاهم مع وزارة الطاقة والتعدين السودانية، التي عقدتها بكين في حزيران/يونيو عام ١٩٩٥ بالتعاون في مجال التنقيب عن البترول في السودان واتفاقية القرض التفضيلي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ لتمويل مشروع التنقيب عن البترول في السودان^(٥٢).

فضلاً على ذلك، تمتلك شركة النفط الوطنية الصينية نحو ٤٠ بالمئة من أسهم شركة بترول النيل الأعظم السودانية. وتبلغ حصة الشركة الصينية من النفط السوداني ما يقارب (١٥٠) ألف برميل يومياً؛ وتمكنت هذه الشركة من إقامة مشروع نفطي في جنوب السودان يصل إنتاجه السنوي إلى نحو (١٥) مليون طن، وهو ما يجعله من أكبر المشاريع الصينية النفطية في الخارج^(٥٣).

إلى جانب ذلك، أسهمت شركة النفط الصينية في بناء خط أنابيب طوله (١٥٠٠) كيلومتر لنقل الإنتاج النفطي إلى ميناء بورسودان على البحر الأحمر ومنه إلى ناقلات النفط المتجهة إلى الصين. فضلاً على بناء مصفاة لتكرير النفط بالقرب من الخرطوم^(٥٤).

ويبدو أن سياسة الصين النفطية تجاه السودان تنطلق من مبدأ المصالح المتبادلة، فقد استفاد كلا الطرفين من تلك العلاقة، فالصين استطاعت تنويع مصادر وارداتها النفطية حتى لا تكون أسيرة الدول النفطية الأخرى. أما السودان، فقد وجد شريكاً اقتصادياً يمكن الاعتماد عليه دون شروط سياسية أو التدخل في شؤونه الداخلية^(٥٥).

ولكي تحافظ الصين على تلك المكاسب في السودان، حاولت دائماً التخفيف من الضغوط الغربية على السودان، ولا سيما في مجال حقوق الإنسان وأزمة دارفور، إذ كثيراً ما كانت الحكومة الصينية تستخدم حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن على القرارات التي

(٥١) تعدّ شركة شيفرون الأمريكية صاحبة السبق في اكتشاف النفط السوداني عام ١٩٨٠، فبالإضافة إلى الأسباب السابقة الذكر اضطرت إلى الانسحاب بسبب ضآلة الكميات المكتشفة، وضغوط جماعات التنصير الأمريكية النشطة في جنوب السودان. انظر: مصطفى عبد الجواد، «النفط الأفريقي بديلاً عن النفط الإسلامي»، نقلاً عن: <http://us.moheet.com>، p. 5.

(٥٢) محمد عبد الوهاب الساكت، «الموقف العربي من القضايا الصينية»، السياسة الدولية، العدد ١٤٥ (تموز/ يوليو ٢٠٠١)، ص ٩٠.

(٥٣) منى حسين عبيد، «سياسة الصين تجاه السودان»، أوراق دولية (مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد)، العدد ١٦٤ (نيسان/أبريل ٢٠٠٨)، ص ٥.

(٥٤) «السودان والصين»، نقلاً عن: <http://www.sudaneseonline.com>، p. 1.

(٥٥) حسن، «العلاقات الصينية-الأفريقية: شراكة أم هيمنة؟»، ص ١٤.

تقترحها الإدارة الأمريكية لفرضها على الحكومة السودانية، على أساس ان مثل تلك القرارات لن تساعد في حل المشكلة.

وعليه، فقد تعاملت الصين مع قضية دارفور بإيجابية شديدة تمثلت في تعيينها مبعوثاً خاصاً في دارفور، إلى جانب تأييدها للاتفاق الذي توصلت اليه الحكومة السودانية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة حول نشر قوات حفظ السلام في إقليم دارفور^(٥٦).

وهذا ما أكده ليو جويجين المبعوث الصيني إلى دارفور بقوله «إن الحكومة الصينية ستؤدي دوراً حيوياً في بناء قوات حفظ السلام المشتركة (...)» وإنها ستعمل على زيادة الاستثمارات الصينية في السودان على أساس أن سبب الأزمة في دارفور يعود إلى الفقر وانعدام التنمية، وإن مزيداً من تلك الاستثمارات سيساعد على حل تلك القضية^(٥٧).

وفي الحقيقة، لقد أثارت سياسة الصين الجديدة تجاه السودان حفيظة القوى الغربية التي أخذت توجه اتهاماتها للحكومة الصينية ببيع الأسلحة للحكومة السودانية التي تزود بها الجماعات الموالية لها في إقليم دارفور. وعدم ممارسة الصين ضغوطها تجاه الحكومة السودانية لقبول ما يقرره المجتمع الدولي من قرارات، فضلاً على اتهام الصين بأنها تؤيد سياسة الحكومة السودانية بهدف الحصول على النفط السوداني. وهذا ما نفتته الحكومة الصينية على لسان مبعوثها ليو جويجين الذي ذكر قائلاً: «إن الانتقادات الموجهة لعلاقات بلاده مع السودان والمدفوعة بأجهزة الإعلام والمنظمات الدولية غير الحكومية كانت خاطئة ولا أساس لها من الصحة (...)» وإن العلاقات بين الحكومتين الصينية والسودانية لا تتسم بخصوصية تختلف عن علاقاتها مع الدول النامية الأخرى (...) وإن الشيء المختلف فقط في علاقات بكين مع الخرطوم هو التعاون الاقتصادي المتزايد بينهما^(٥٨).

وهاجم ليو النقاد الذين يتهمون الحكومة الصينية بالعمل على تعزيز علاقاتها مع السودان، على الرغم من الضغوط الدولية المتزايدة ضد بكين بسبب الأوضاع الملهبة في إقليم دارفور.

وشدد على أن بكين حريصة على أن تؤدي دوراً حيوياً في بناء قوات حفظ السلام المشتركة التي يتم التحضير لإرسالها إلى دارفور. وأكد أن سياسة الصين هي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وقال «إن تسليط الضغط السياسي ليس باعثاً على حل النزاعات من وجهة نظر بكين».

كما كانت للحكومة السودانية وجهة نظرها حول تلك الانتقادات، حيث ذكرت قائلة:

(٥٦) «العلاقات السودانية الصينية»، نقلاً عن: < <http://www.mshaheer.com> > , 22/10/2007, p. 1.

(٥٧) «بكين تعارض ولندن ترحب بعقوبات جديدة على الخرطوم»، الجزيرة، ٢٩/٥/٢٠٠٧، < <http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1059363> > .

(٥٨) «الصين تعتبر الانتقادات الموجهة لعلاقاتها بالسودان غير واقعية»، مفكرة الإسلام، ١٩/٩/٢٠٠٧، نقلاً عن: < <http://www.islammemo.cc> > , p. 1.

«إنها محاولة خبيثة من أمريكا لإحداث شوائب في العلاقة بين البلدين، وإن الصينيين واعون بهذا العمل الذي يهدف إلى إدخالهم في ملفات سياسية»^(٥٩).

وفي الحقيقة، إن ما تهدف إليه الولايات المتحدة الأمريكية في صراعها مع اللاعب الدولي الجديد (الصين) هو شلّ عملية تصدير البترول السوداني عن طريق العقوبات الاقتصادية التي بدأت منذ التسعينيات، ولم تتوقف حتى عام ٢٠٠٧، حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات الاقتصادية مرة أخرى من جانب واحد، في محاولة يائسة للسيطرة على الوضع؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى أثارت الخلافات الإقليمية، أملاً في أن يؤدي ذلك إلى فتح الطريق للبترول، كما فعلت عن طريق تأييد الحركة الانفصالية في الجنوب حيث قامت بتدريب وتسليح مقاتلي الحركة الشعبية خلال السنوات العشرين الماضية، ويبدو أن جهودها باءت بالفشل، إذ من غير المعروف إلى ماذا سيؤدي الاستفتاء عام ٢٠١١، هل إلى انفصال الجنوب أو الاتحاد مع الشمال؟

لذا، وبعد إخفاقها في الحصول على امتياز استغلال بترول السودان الذي حصلت عليه الصين، فمن الطبيعي أن توجه الولايات المتحدة جهودها إلى الموارد البترولية في غرب السودان بهدف التأثير على مصالح الصين النفطية في جنوب السودان وغرب كردفان^(٦٠).

وعلى الرغم من تلك الانتقادات، فقد شهدت العلاقات الصينية - السودانية تطوراً ملموساً عبر الزيارات المتبادلة بين البلدين، ففي كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠٤، زار وزير الطاقة السوداني عوض الجاز الصين، وعبر عن تلك الزيارة قائلاً: «إن تلك الزيارة ستدعم العلاقات الثنائية والتعاون في جميع المجالات، إذ لدينا نموذج ناجح للغاية - للتعاون - في مجال صناعة البترول، ونود الاطلاع على الخبرة الصينية في مجالي الزراعة والبنية الأساسية ومجالات أخرى»، وأضاف «إن كون السودان غنية بالموارد، وكون الصين تمتلك خبرات متنوعة، يجعل من الممكن للبلدين العمل معاً لمصلحة شعبيهما»^(٦١).

وفي ما يخص التعاون في مجال البترول، ذكر الجاز قائلاً: «إنه شعر بالسعادة عندما شهد اشتراك وزارته في تعاون جيد مع مؤسسة البترول الوطنية على مدى العقد الماضي»، «... وإن السودان لحسن الحظ انتقلت بفضل هذا التعاون من كونها مستورداً للبترول إلى مصدراً له»، وأضاف «نحن نتطلع إلى مثل هذا التعاون... ونحن نبحت عن المنفعة المتبادلة الناتجة من مثل هذا التعاون المستقبلي»^(٦٢).

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١.

(٦٠) «تكتيكات اللعبة بين أمريكا والصين على صعيد دارفور ٢-٢»، نقلاً عن: <http://www.sudaneseonline.com> > , 5/1/2008, p. 1.

(٦١) «تطور العلاقات السودانية - الصينية»، نقلاً عن: <http://arabic.people.com.cn.htm> > , p. 1.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١.

ومما زاد من أواصر العلاقة بين البلدين مشاركة الرئيس السوداني عمر حسن البشير في قمة «منتدى التعاون الصيني – الأفريقي» المنعقدة في ٢ – ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وأثناء انعقاد تلك القمة اجتمع الرئيس الصيني هوجنتاو بالرئيس السوداني عمر حسن البشير معبراً عن علاقة البلدين قائلاً: «إن الروابط الصينية – السودانية هي علاقة طبيعية بين بلدين تكوّنت على أساس المساواة والفائدة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية»^(٦٣).

من جانبه، ذكر البشير أن «العلاقات الثنائية تنمو بسلاسة، كما سجل البلدان تعاوناً مثمراً» وأن «مساعدة الصين ستفيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية في السودان والشعب السوداني»، وأضاف «إن ما يميز العلاقة مع الصين أنها علاقة بعيدة عن الأجندة السياسية، إذ إن الصين لا تتدخل في الشأن الداخلي لأي دولة؛ ولذلك، فإن كل الدول الأفريقية تتجه نحو الصين. وعدّ الرئيس السوداني منتدى التعاون الصيني – الأفريقي دليلاً على بلوغ العلاقات بين الصين وأفريقيا مرحلة الشراكة، وقال «لم أرَ حشداً للقادة الأفارقة مثلما حدث خلال أعمال المنتدى»^(٦٤).

إلى جانب ذلك، فقد قام نافع علي نافع مساعد رئيس جمهورية السودان للشؤون السياسية ونائب رئيس المؤتمر الوطني للشؤون التنظيمية بزيارة الصين في المدة من ٤ – ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وكان الهدف منها ترقية وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين^(٦٥).

لقد التقى نافع علي نافع بكبير المشرعين الصينيين وو بانغ قوه رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، الذي أشاد بالتنمية المستقرة للعلاقات الصينية – السودانية قائلاً: «إن الدولتين حققتا تعاوناً سليماً في مجالات السياسة والتجارة والشؤون الدولية»، وقال وو يانغ قوه، وهو أيضاً عضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني «إن العلاقات بين الحزب الشيوعي الصيني والمؤتمر الوطني السوداني أصبحت جسراً للصدقة يربط بين شعبي البلدين، ويسهل التعاون الثنائي في مختلف المجالات»^(٦٦).

ومن جانبه أشار نافع علي نافع بالدعم الصيني طويل الأجل، قائلاً: «إن السودان راضٍ إزاء العلاقات السودانية – الصينية، وإن تعزيز التعاون العملي في مختلف المجالات أمل مشترك للبلدين». وأضاف «إن حزب المؤتمر الوطني السوداني سيواصل تعزيز التعاون

(٦٣) «الرئيس الصيني هوجنتاو يجتمع مع خمس رؤساء أفارقة»، نقلاً عن: <http://arabic.china.org.cn.htm>, p. 4 (3/11/2006).

(٦٤) «الرئيس السوداني يشيد بمستوى العلاقات بين بلاده والصين»، نقلاً عن: <http://www.arabic.xinhuanet.com>, p. 1.

(٦٥) «مساعد الرئيس السوداني للشؤون السياسية يصل إلى بكين»، نقلاً عن: <http://Arabic.china.org.cn.htm>, p. 1.

(٦٦) «كبير المشرعين الصينيين يتعهد بتعزيز العلاقات الودية مع السودان»، نقلاً عن: <http://arabic.china.org.cn.htm>, p. 1.

والتبادلات مع الحزب الشيوعي الصيني من أجل الإسهام بصورة أكبر في تعميق العلاقات السودانية - الصينية»^(٦٧).

وفي الوقت ذاته، التقى نافع علي نافع بوزير الخارجية الصيني لي تشاو شينغ، الذي صرّح قائلاً: «إنه بالرغم من أن الوضع الدولي تغير كثيراً منذ نصف قرن تقريباً فإن الشعبين تفهم كلاهما الآخر دائماً». وقال «لي»، «إن الصداقة التقليدية بين الصين والسودان تعززت باستمرار، والتعاون الثنائي الودي في مختلف المجالات تطور بسلاسة كبيرة»^(٦٨). ومن جهته، عبّر نافع علي نافع عن عمق العلاقة التي تربط البلدين قائلاً: «إن الحكومة السودانية تعتز بالصداقة التقليدية العميقة مع الصين، وترغب في زيادة تعميق التعاون مع الصين في مختلف المجالات، وتعزيز المشاورات المشتركة في القضايا الدولية والإقليمية»^(٦٩).

فضلاً على ذلك، فقد قام سلفا كير ميارديت النائب الأول لرئيس جمهورية السودان بزيارة الصين في ١٨ تموز/يوليو عام ٢٠٠٨ أكد فيها ضرورة تعزيز علاقات الصداقة والتعاون بينهما في المجالات كافة، وهذا ما أكدته أيضاً تسنغ تشينغ هونغ نائب الرئيس الصيني حينما ذكر قائلاً: «إن الحكومة الصينية على استعداد للمضي قدماً في تطوير علاقاتها مع السودان إلى أقصى مدى ممكن»، مبيّناً أن «زيارة سلفا كير للصين ستزيد من قوة هذه العلاقات»^(٧٠).

وبالفعل، فقد توسعت العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين، حتى بلغ حجم الاستثمار الصيني في السودان ستة مليارات دولار أمريكي^(٧١)، إلى جانب توسيع العلاقات التجارية بين البلدين. إذ احتل السودان المرتبة الثانية أفريقياً بالنسبة إلى التجارة بين الصين وأفريقيا. فقد بلغ حجم التجارة بين الصين والسودان عام ٢٠٠٦ (٣,٩) مليار دولار أمريكي، منها (٢,٦) مليار تذهب إلى صالح السودان^(٧٢).

إلى جانب ذلك، فقد عملت الصين على دعم الحكومة السودانية في مشروعها الذي أطلق عليه اسم «سد مروحي» الذي يعدّ معلماً جديداً للعلاقات الودية بين الصين والسودان، إذ تبنت الشركة الصينية العامة عملية بناء ذلك السد الذي يعد أكبر سد تتولى بناءه تلك الشركة، إذ يبلغ طوله بحدود (١١) كيلومتراً، ويهدف في الأساس إلى توليد الطاقة الكهرومائية التي تساعد في استغلال مخزون المياه الجوفية للتوسع في الزراعة، فضلاً على

(٦٧) المصدر نفسه، ص ١.

(٦٨) «وزير الخارجية الصيني: التعاون الودي بين الصين والسودان يتطور بسلاسة»، نقلاً عن: <http://arabic.china.org.cn.htm> > , p. 1.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١.

(٧٠) «بدء المباحثات السودانية الصينية برئاسة سلفاكير ونائب الرئيس الصيني»، نقلاً عن: <http://arabic.china.org.cn.htm> > , pp. 1-2.

(٧١) «الدور الصيني في السودان»، نقلاً عن: <http://chinatoday.com.cn> > , p. 5.

(٧٢) «حجم التجارة بين الصين والسودان»، الصحافة، ٢٠٠٦/٥/١٤.

توفير مصادر طاقة رخيص نسبياً لتحسين الزراعة المروية وإنشاء مشاريع صناعية وغذائية^(٧٣).

ولأهمية ذلك المشروع، فقد أولت الحكومتان الصينية والسودانية اهتماماً بالغاً بذلك المشروع حتى وصف بعض المهندسين الصينيين سد مروي بمشروع «المضايق الثلاثة» على نهر النيل، وذلك تشبيهاً بسد «سانشا» في الصين؛ حيث وصف هاو هونغ شه، المستشار الاقتصادي والتجاري بالسفارة الصينية لدى السودان المشروع قائلاً: «إن سد مروي هام يتعلق باقتصاد السودان، وسيحدث تغييراً جوهرياً للتنمية السودانية»^(٧٤)، إذ إن ذلك المشروع سيستفيد منه ثلاثة ملايين شخص في السودان.

فضلاً على ذلك، فقد تبنت الصين إلى جانب سد مروي بناء مشروعات عدة منها مشروع جسر الصداقة بين مدينتي مروي وكريمة، وسُمّي بهذا الاسم رمزاً للصداقة بين السودان والصين، إذ إن تمويل الجسر جاء منحة من الشركة الصينية للبترول العاملة في السودان، ويعد أول جسر على نهر النيل الرئيس بعد جسر شمبات بالخرطوم بحري^(٧٥). ولعل ارتباط الصين بتلك المشروعات، زاد من أواصر العلاقات بين البلدين، فعلى إثرها قام الرئيس الصيني هوجنتاو بزيارة السودان في شباط/فبراير ٢٠٠٧ وعقد معها سبع اتفاقات خاصة بالتعاون الاقتصادي والتقني، وألغى ديوناً تصل إلى (١٩) مليون دولار^(٧٦).

وفي المقابل قام نائب الرئيس السوداني علي عثمان طه بزيارة الصين في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧^(٧٧)، تمكن خلالها من الاتفاق على تطوير العلاقات الاقتصادية، إذ وُقّع في ذلك الشأن عدد من الاتفاقات والبروتوكولات الخاصة في المجال الزراعي، حيث تم التوقيع على بروتوكول في التعاون الزراعي وتبادل الوسائل الخاصة بإنشاء مركز التنمية والثقافة الزراعية والتدريب والإرشاد الزراعي في السودان^(٧٨). وأشاد طه بالعلاقات الدبلوماسية السودانية - الصينية ووصفها بأنها «نموذج» للعلاقات الثنائية^(٧٩).

وهكذا، فإن سياسة الصين الجديدة تتسم بالتعاون البناء من أجل كسب العديد من الدول الأفريقية، ولا سيما الواقعة في شرق القارة، ومنها السودان، سواء بتقديمها للمساعدات الاقتصادية غير المشروطة لهذه الدول، أو من خلال زيادة حجم الاستثمار الصيني فيها.

(٧٣) عبيد، «سياسة الصين تجاه السودان»، ص ٧.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٧.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٨.

(٧٦) «زيارة صينية ناجحة للقارة السمراء»، نقلاً عن: <http://www.arabic.xinhuanet.com>، p. 1.

(٧٧) «زيارة نائب الرئيس السوداني إلى الصين»، نقلاً عن: <http://www.arabic.xinhuanet.com>، pp. 1-2.

(٧٨) «السودان والصين يوقعان اتفاقيات حول تدعيم التعاون الزراعي»، نقلاً عن: <http://www.arabic.xinhuanet.com>، p. 1.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٢.

خاتمة

يتضح مما تقدم أن الصين تسعى جاهدة إلى إنجاح سياستها في القارة السمراء. إذ سخرت كافة إمكاناتها وطاقاتها لكسب دول القارة الأفريقية، سواء بوقوفها إلى جانب تلك الدول خلال عملية التحرر من القوى الاستعمارية الأوروبية خلال حقبة الخمسينيات والستينيات، أو من خلال زيادة صادراتها إلى معظم دول القارة الأفريقية.

إلى جانب تقديمها للمساعدات الاقتصادية غير المشروطة لدول القارة بالشكل الذي حفز العديد من تلك الدول على الدخول في مشروعات اقتصادية مع الصين، وارتباط معظمها بعقود تجارية، فضلاً على السماح للعديد من الشركات الصينية بالعمل داخل دول القارة، كما هو الحال في السودان، حينما سمح لشركة الصين الوطنية بالعمل في مجال التنقيب عن البترول السوداني، وتقديمه كافة التسهيلات لتلك الشركة بالشكل الذي زاد من أواصر الصداقة بين البلدين. وليس أدل على ذلك المشروعات الضخمة التي أخذت الصين تقوم بها داخل السودان.

إلى جانب وقوفها مع معظم القضايا السياسية التي يعانيها السودان، ومنها قضية دارفور التي كثيراً ما تستخدم الصين حق النقض (الفيتو) تجاه القرارات التي يصدرها مجلس الأمن الدولي بشأنها إلى جانب الزيارات المتكررة بين البلدين.

وفي الحقيقة، فإن الاهتمام الصيني بدول القارة الأفريقية ينبع من حاجة الصين إلى الثروة النفطية التي تمتلكها دول القارة، ولا سيما السودان الذي يمتلك احتياطياً نفطياً ضخماً، إلى جانب اكتشاف كميات كبيرة منه في غرب السودان، حيث إقليم دارفور المتنازع عليه من قبل القوى الدولية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية والصين □